

رسالة لآحمد بن محمد الحنفى

(رسالة المحوى) ، تأليف المحوى ، أحمد بن محمد (عكس)
١٠٩٨ هـ . كَتَبَتْهُ الْقُرْآنُ الثَّالِثُ عَشَرَ الْمِائَةِ تَقْدِيرًا

١٦٦
٨ م ٢٧ ص ١٥١ X ١٤٠ كم
نُسخة حسنة ، غطوا نسخ حسنة ، نُقِلَتْ مِنْ خَطِّ الْمُؤَلِّفِ
النُّسخ ، اللغة العربية

مكتبة جامعة الرياض
فصل المخطوطات

الرقم الكامل :
الترتيب الخامس :
تاريخ النسخ :
تاريخ التوثيق :

$$\frac{2}{3}$$

کے

W. J. C.

3 ملا الفخر اليماني
محمد علي بن عبد الله
عبد الله بن عبد الله
عبد الله بن عبد الله

~~11/11/11~~

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الفقير في فنون الفضائل
الحقير في عيون النبلاء الشريف احمد بن محمد الحنفي الشهير بالحجوي
اراش الله جناحه ومحى جناحه وشفاه من ذنوب العيوب
وسقاه من ذنوب الغيوب بمنه وكرمه **الحمد لله** الذي باسمه
تنوشح معاطف الطروس ويحمد تتعطر ابروان النعم ولا عطر بعد
عروس **احمد** على نعمة التي تقلدت منها عقد اثمنا ووردت
من صافي زلالها ماء معين **واشكر** ان جعلني فرعا يسبق من جرثوم
النوء وغصنا ينبع من حديقة الفتوة من فتية تقيات ظلال
المجد وحلت شجرة بطحاء ما بين بطن تهامة وسرة نجد
اذا ورث الناس العقار وعبيد **واشكر** ان جعلت تلك الشجرة للاخس
ارى مضرا قد ورثتني فصاحة ولم ارث الحمراء منها ولا الفرس
واصل واسلم على رسوله الذي ازهرت اغصان شريعته في قلوب
الموحدين واتلوات انوار هدايته فبات غياهب الشك بنور
اليقين محمد الهادي الى اقوم السبل المفضل على عامة الرسل
صلى الله عليه وعلى آله البدور السوافر واصحابه الخوم الزواجر
ما سجدت بجباه الاقلام في محاريب الدفاتر واعتلت من اف
الكرام الكاتبين اعلامنا **وبعد** فهذه زفرة محروور
ونفثة مصدور ادركته حرفة الادب فشتته عن بلوغ الان
ما ذهبت بشاؤ قلتي اني قد ادركته ادركتني حرفة الادب
ترمز بالخاط عيونها الى نبذة من سواخ افكارى ونتيجة من
مقدمات انظارى مما سخر الخاطر لثناء الدرس لا مما استعبر
استعارة نور القمر من الشمس لما ان التفت بصوابى الخير
من التلبس بالعواري وقد قل الحكاء غشك خير من سمين غيرك
وهي نيف وعشرون موضعا مما اشتبه علي واشتبهك بين يدي
من دقائق مسائل الفنون التي تقف عندها الظنون وقد عرضتها
على ذوى الابواب عرض بنات الصدور على الخطاب وجلوتها
على منصة الطروس لتقر بها الاعين وتلذذ النفوس مستكشفا

من العلماء الاعلام وسائلا من الفضلاء الكرام ان يبينوا مواقع الخلل
ومواضع الخط والزلل ليحقوا الحق ويبطلوا الباطل ويميزوا بين
المفضول والفاضل فيحوزوا ثناء جميلا واجرا جزيلا **سؤال**
العليل الدواء والغليل الماء لا سؤال الا امتحان والغرور كاهو
داب اهل الرياء الفجور **ثم** جعلتها تحفة مهداة الى سدة المولى
الا عظم والمقام الاكرم **الا فخم** ذي الصفات التي يطابق على
الشهادة بفضلها الخبر والعيان والذات التي مرجع الله من كرمها
وعلمها البحر ينيلتقان والهمم السنية السرية والسيرة التي
اذكر عدلها السيرة الحمريه اشرف الموالى **والا** كرم الاعالي
من تحلت عيون الفنون بمداد قلامه وتزينت خدود الطوق
بحاسن تحريره وارقامه خير قضاة العصر المتوج من الله
بالنصر من اصبح مصر بغواي اياديه رائقة الازهار
يانعة الثمار فكانها جنات عدن تجري من تحتها الانهار
فالرعايا في رعايته وادعه واعين الحوادث عنهم ها جعه
ولا مرميا صارت سدة الرفيعة ملتما الشفاه ارباب الفضائل
من كل فج عميق وساحته محط الرجال الا فاضل من كل امرئ سخي
ما ذاك الا ليشهدوا منافع لهم ويشكر الله على ما رزقهم من
موارد التحقيق قاضي قضاة العسكر المنصور مؤيد المصطفى
والمهصور صفوة السلالة الفاطمية وخلاصة العناصر النبوية
السيد الشريف الغنى عن المدح والتعريف السيد عبد الباقي
الشمير بعشا في زاده بلغه الله الحسنى وزياده وحفظ
عليه اولاده ما نقلت عن صحف البحار غوايها وكنت اقلام
النور على مهارق الرياض حكمة بار بها
فهو قاض بالعدل ساس الرعايا ما على فضل عدله من مزيد
لن ترى مثله العيون من الناس ولن في الكلام للتأنيد
دام ظلا على الانام وسر ما اقتضت ان رتبة التاكيد
والعبد الحقير وان كان بمغزل عن تلك المسالك قصير الباع

فما هنالك، لكنه حاول ان يجعل هذه المجلة ذريعة لعنايته،
 وتوسيلة للانتظام في سلك طلبته وخدمته،
 وما زال تاميلي يسافر في الوري، فقال له ناديك الق عصاكا،
 معتمد اعلى عواطفهم، ولطائف شيمه، فان شريف حضرته
 لازالت معبورة بدوام النقص والارام، وافاضة البر والانعام
 كالجهر المحيط الذي تلقى اليه فواضل الانهار، وبقايا نقائع الامطار
 فيقبلها على حقارتها، ويستصفىها على نزارتها، اجتذبا
 للمادة، لاجل زيادة،
 اني اجتهدت فاجدت هدية اهدى اليك سوى الدعاء الصالح،
 فبعثته وعلى الاله قبوله، وقرنته لك بالشاء الفاضل،
 فان صادفت هذه المجلة قبول لا يشد ازرها، واستحسننا بحجر
 كسرهما، فقد حازت الشرف بالوقاحة وان بنيت كما بنيت النمل
 وقيل الان وقد عصيت قبل رجوت لها الخداع الكرم المخادعة
 وانعطاف الحليم على معاودي الذنب ومراجعة، وجعلتها
 مع الافتقار الى كوسائله، وجنته بما قاصد اوسا،
 ان الكريم بالمسايسة يخدع، وكل احد في جوده يطمع،
 واذ قدمت حسن الشاء تقدمت، وما كان من وافي حماء لينبذ،
 وقد صدفت عن كل قصد سوء الرضى، فان صادفت منه القبول فخذ،
 وهي تشغل على ثلاثة مقاصد **المقصد الاول** في المباحث الخفية
المقصد الثاني في المباحث البسيطة **المقصد الثالث** في المباحث
 الفقهية **هذا** والمرجو من الطائفة العميمة، واخلاقه الوسيمة
 ان يتقبلها بقبول حسن، وان يبلغني ما ارجوه في اقرب زمن
 وهما ناذ اقول، وعلى الله القبول **المقصد الاول** في المباحث الخفية
 وهو يشتمل على عدة مواضع **الموضع الاول** قال المحقق الرضى
 في بحث العلم وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد ما يد
 على التذكير بخوب زريد لقيته وقولك لكل فرعون موسى
 لان رب وكلام من خواص النكرات انتهى **اقول** فيه نظر ظاهر



وذلك ان كون كل من خواص النكرات ممنوع فقد ذكر في معنى اللبيب
 وغيره من كتب النحو والاصول ان كلا ان دخلت على نكرة كانت
 لاستغراق الافراد وان دخلت على معرفة كانت لاستغراق الاجزاء
 وهذا كما ترى صريح في عدم اختصاص كل بالنكرات فاني يصح ما
 قاله المحقق الرضى وقد عرضت هذا الموضوع على استاذي من هو
 اشهر العلماء ذكره واكبر النبلاء قدرا، اقضي قضية المسلمين
 احمد شهاب الدين الخفاجي ففكر فيه مليا ولم يحب بشيء
 فليحرم هذا المقام، فانه حرم بالنظر التام **الموضع الثاني**
 ذكر المحقق الرضى ايضا ان معنى او في الاصل لاحد الشيئين
 او الاشياء بخور يذيقهم او يقعد اي يعمل احد الشيئين
 ولا بد له من احد هما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى
 الذي هو لزوم احد الامرين التخصيص على حصول احدهما
 عقب الآخر وان الاول امتد الى الحصول الثاني نصبت ما بعد
 او انتهى **واقول** فيه نظر وهو انه لا ينطبق على نحو لاقتلن
 الكافر او يسلم اذ لا يصح ان يقال ان احد الامرين القتل والاسلام يحصل
 عقب الآخر ولا ان يقال ان القتل امتد الى الحصول للاسلام فليتامل
 اللهم الا ان يقال يصح ذلك بملاحظة تقدير فعل الارادة **الموضع**
الثالث قال الفاضل الجامي عند قول العلامة ابن الحاجب كافتة
 الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل
 يعني الكلمة فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول انتهى كلامه مع المتن
 مزجا **واقول** فيه نظر فان قوله بناء على لفظ الموصول لا يستقيم
 مع قوله اي كلمة دلت فانه صريح في ان ما نكرة موصوفة لا معرفة
 موصولة فليتامل **الموضع الرابع** قال العلامة ابن الحاجب كافتة
 الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه قال
 الفاضل الجامي في شرحه مع المتن مزجا بعد كلام فاللام فيه اي
 في ليدل متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل
 الاختلاف او مابه للاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية

والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه أي على المعرب يتعلق
بالمعتورة على تضمنين مثل الورد أو الاستيلاء يقال اعتور الشيء
وتعاوروا إذا تداولوا أي أخذوا جماعة واحد بعد واحد على
سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فإذا تداولت
المعاني المقتضية للأعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجموعة لتضادها ينبغي أن تكون علامات أيضا كذلك انتهى
كلامهما **واقول** فيه نظرفان ما أضيف إليه المصدر يتوارد
عليه معنيان أحدهما على سبيل الاجتماع الفاعلية والإضافة
أن كان المصدر مضافا إلى فاعله والمفعولية والإضافة أن كان
المصدر مضافا إلى مفعوله بل قد تتوارد عليه المعاني الثلاثة
برمتها على سبيل الاجتماع فيما إذا كان المصدر مضافا لفاعل
ومفعوله معا على ما جوزه جمع من المحققين في قوله تعالى تحيتهم
يوم يلقونه سلام فإن تحيتهم مصدر يصح أن يكون مضافا
للفاعل والمفعول معا والمعنى محيى بعضهم بعضا فقد
تداولت المعاني الثلاثة بمجموعة فكيف يصح قول الفاضل الجامي
متعاقبة متناوبة غير مجموعة وإن اقتضى ذلك تعبيراً ملصقاً
بالمعتورة فليتنازل في المقام فإنه صعب المرام لم أر من نبه عليه
ولم نلوح من أرباب الحواشي وغيرهم إليه **الموضع الخامس**
قال العلامة القسطلاني عند قول البخاري في كتابه عليه السلام
إلى هرقل عظيم الروم أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام
بعد البناء على الضم لقطعه عن الإضافة المنوية لفظاً انتهى
واقول فيه نظرفان الإضافة إذا قطعت ونوى لفظ المضاف
إليه تكون بعد معرفة نصباً على الظرفية لا مبنية على الضم وإنما
تبنى إذا نوى معنى المضاف إليه اللهم إلا أن يقال إن قوله لفظاً تمييز
للنسبة في قوله لقطعه لا لقوله المنوية والتقدير حينئذ لقطعه
لفظاً عن الإضافة المنوية أي المنوى فيها معنى المضاف إليه فتأمل
الموضع السادس قال الفاضل محيي الدين الشهير بتاج في حواشي

الشرح المحسبي عند قوله في الديباجة الحمد لله الواجب وجوده فقال
فإن قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى
الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي وهمنا عمل مع كونه بمعنى الماضي
قلت إذا دخل اللام عليه استوى الجميع أي الماضي والحال والاستقبال
في عمله لأنه فعل في الحقيقة حينئذ لكن عدل عن صيغته إلى صيغة
اسم الفاعل لكرهتهم إدخال اللام على الفعل الصريح تقول مررت
بالبضارب أبو زيد الآن أو غداً أو أمس انتهى كلامه **واقول**
فيه نظرفان محل اشتراطهم في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
أو الاستقبال إذا عمل النصب أما إذا عمل الرفع كما هنا فلا يشترط
فيه ذلك بل يعمل سواء كان بمعنى الماضي والحال أو الاستقبال أو لم
يكن لأحد الأزمنة الثلاثة بل كان للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
فخويزيد ضمير بطنه وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل
الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة إذا كان مستأنفاً
هنا لا ترى في رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار أبو
علي مذهب إلى على ونحو مررت برجل بصري حمان كما حقه الرضي
في شرح الكافية من بحث لإضافة وحينئذ لا يرد السؤال أصلاً
حتى يحتاج إلى الجواب الذي أجاب به فتنبه **الموضع السابع**
ذكر المولى أبو السعود قدس سره في تفسيره عند قوله تعالى في سورة
النساء إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم
بين الناس أن تحكموا بالعدل عطف على أن تؤدوا وقد فصل بين
العاطف والمعطوف بالظرف المعول له عند الكوفيين ولما قدر
عند البصريين لأن ما بعد أن لا يعمل فيما قبلها عند همي وأن
تحكموا إذا حكمتم انتهى **واقول** فيه نظرفان ظاهر كلامه
أنه إذا كان الظرف معمولاً لمقدر يكون أن تحكموا المذكور معطوفاً
على أن تؤدوا والظرف فاصل بين العاطف والمعطوف والذي
ينقلح في الخاطرات المعطوف على أن تؤدوا وح هو أن تحكموا
المقدر وأن تحكموا المذكور مفسر للمقدر فليس هناك على هذا

الوجه فاصل بين العاطف والمعطوف لأننا نقدر الفعل قبل الظرف
كما هو ظاهر من كلامه كذا لا يلزم عمل ما بعد ان فيما قبلها وهو الذي
اوجب تقدير الفعل فليتامل **الموضع الثامن** قال العلامة شهاب الدين
الشهير بالسمين في اعرابه عند قوله تعالى وهب لي من لدنك
وليا الهمة العظيمة حذفت فاؤها لما تقدم في عدة ونحوها وكان
حق عين المضارع فيها كسر العين منه الا ان ذلك منعه كون العين
حرف خلق فالكسرة مقدرة فلذلك اعتبرت تلك الكسرة المقدرة
فحذفت لها الراء وهذا نحو يضع ويسع لكون اللام حرف خلق
انتهى كلامه **واقول** فيه بحث وهو ان مقتضى هذا ان يقال
في مضارع وعد بعد بفتح العين لوجود حرف الخلق المقتضى
للفتح ولا فاما الفرق بينهما حيث عد لوا عن الاصل في باب ولم
يعد لوا عنه في يعد مع ان عين كل منهما حرف خلق فليتامل
الموضع التاسع قال في الوقاية من باب التيمم هو اي التيمم
لمحدث وجنب وحائض ونفساء لم يقدر واعلى الماء لبعده ميلا
او لمرض او برد او عدوا وعطش قال المحقق صدر الشريعة اي
ان استعمل الماء خاف العطش او ابيع الماء للشرب حتى اذا وجد
المسا فرمى في حب معد للشرب جازله التيمم انتهى **واقول**
لم يظهر لي وجه العطف في قوله او ابيع اذا لا يجوز ان يكون معطوفا
على قوله استعمل لانه لو كان معطوفا عليه لكان فعل شرط فيحتاج
الى جواب وليس ثم جواب وليس في عبارته غير حتى يعطف عليه
ولا يجوز ان تكون الجملة مستأنفة اذ لم يقل احد فيما اعلم ان او
تكون للاستئناف فليتامل في هذا التركيب حق التامل
المقصد الثاني في المباحث البنيانية وهو يشتمل على عدة
مواضع **الموضع الاول** قد عرفوا الاستعارة الاصلية بانها
ما كان معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وكان
المستعار منه اسم جنس لكون المستعار له كذلك وعلى الوجه بانها
في اسم الجنس بان مبناها على التشبيه بمشاركة المشبه المشبه

في امر ولا يعقل ذلك الا للحقيقة انتهى **واقول** لا يخفى عليك ان هذا
التعريف غير جامع اذ يخرج عنه الاستعارة المصريح بها التمثيلية فانها
اصلية كما صرح به السكاكي مع ان المستعار منه فيها ليس باسم
جنس بل مركب استعمل فيما شبه بمبناه الاصلية تشبيه تمثيل وتخرج
عنه ايضا الاستعارة الملكية الواقعة في المركب على ما ذكر المحقق
التفتازاني في حواشي الكشاف فانها اصلية مع ان المستعار منه
فيها ليس باسم جنس بل مركب فلوزيد في التعريف بعد قوله ما كان
المستعار منه اسم جنس او مركبا لكان جامع لا ان تعليلهم
جريا منها في اسم الجنس بان مبناها على التشبيه بمشاركة المشبه
للمشبه به في امر ولا يعقل ذلك الا للحقيقة يابى هذه الزيادة
فليحذر هذا المقام فانه صعب المرام لم ار من نبه عليه ولا من
لوح اليه **الموضع الثاني** تردد بعض المشايخ في شمول تعريف الاستعارة
للمضائر واسماء الاشارة وامر بالتحريروا كتب عليه بعض الفضلاء
فقال القياس جريان الاستعارة فيها وانها اصلية سواء قلنا
انها كلييات وضعا او لا لانها وان لم تكن كلية فقد استحضرت
افرادها بمفهوم كلي وهو كاف في صحة الاستعارة انتهى كلامهما
واقول في عروس الافراح شرح تلخيص المفتاح ان الاستعارات
الواقعة ضمائر واسماء اشارة لها حكم ما تطابقه من مفسر
ان كانت ضمائر ومن اشار اليه ان كانت اسماء اشارة والظاهر
انها كلها داخلية في التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة
فيما ترجع اليه او يقال انه لا يجوز فيها فان وضعها ان تعود على
ما يراد بها من حقيقة او مجاز فاذا قلت رايت اسدا يرمى
فالرمنة فضير المفعول حقيقة لعوده على مفسر وذلك وضعه
انتهى كلامه وغاية ما استفيد منه انه متردد ايضا غير ان ما
ادعى انه الظاهر غير ظاهر فان الاستعارة التبعية على ما في كتب
القوم قاطبة هي الجارية في المشتق والحرف بعد جريانها في مصدر
المشتق او متعلق معنى الحرف وغير خاف عليك ان كلامي الضمير

واسم الإشارة جامد لا يوصف باشتقاق وح لا يتم ما استظهره
بقوله والظاهر انها كلها داخلية في التبعية فليتامل فتم الفكر بحال
واللسان مقال **الموضع الثالث** ذكر استاذنا في رسالة له سماها
التبر المسبوك في بيان تعريف المصدر المسبوك انه اذا تجوز بان
وصلتها عن معنى استعيرت له كان تقول شاب قبل ان يشتعل
مراسه فهل هذه الاستعارة تبعية لان اللفظ حرف وفعل ومثل
لا تكون استعارته الا تبعية كما قرره اهل المعاني او اصلية
لانها بعد السبوك مصدر جامد واستعارة مثله اصلية او هو
قسم ثالث لم يذكره القوم الى هنا كلامه **واقول** قد صرح المعتمد
بلطف الحق في رسالته الفارسية بان الاستعارة فيه يعني
الفعل ان كانت بعد دخول ان فالاستعارة اصلية والا فتبعية
انتهى والظاهر ان يقال ان الفعل الذي دخلت عليه ان المصدر
ان اعتبر اشتماله على النسبة كان تبعية وان لوحظ المعنى الذي
صار اليه بعد دخول السابك كان اصلية والاول اظهر فان ملاحظة
اجزاء المركب سابقة على ملاحظة المجموع والمعنى المصدري انما
يحصل من المجموع فتأمل **الموضع الرابع** ذكر بعض شرح المفتاح بحثا
وهو ان الاستعارة المصحح بها قسمت الى حقيقية وتخييلية
ولم تقسم المكنية الى ذلك فما المانع من تقسيم المكنية ايضا الى
تحقيقية وهي ما كان المشبه فيها ثابتا في الحس او العقل وتخييلية
وهي ما لم يكن ثابتا في الحس ولا العقل بل الوهم انتهى كلامه **واقول**
يمكن ان يجاب بان المكنية لا يكون المشبه فيها الاتخيلية لان
المشبه هو الفرد الذي ادعى دخوله في حقيقة المشبه به فالمشبه
في قوامه انشئت المنية اظفارها بفلان امر متخيل لا وجود
في الخارج ولا في العقل بل في الوهم لان المراد بها منية موصوفة بكون
فردا من افراد السبع لا مطلق منية هذا على رأي السكاكي في المكنية
واما على رأي الخطيب فلا يتأتى ذلك لانها عند التشبيه المضمحل
في النفس وكذا على رأي الجمهور لان التقسيم الى الحقيقية والتخييلية

ليس في كلامهم فان قلت يلزم على هذا الاتحاد التخييلية والمكنية
لان المشبه في كل منهما امر وهي قلت يجاب بانها وان اتحدت
في ذلك فقد افترقا من حيث ان المكنية هي التي ذكر فيها المشبه
الذي ادعى انه فرد من افراد المشبه به بخلاف التخييلية التي هي
قرينة المكنية فانها هي التي ذكر فيها اسم المشبه به لتحقيقه واريد
به المشبه التخييلي وهذا كاف في تغايرها هذا تحقيق المقام
وليس وراء عباد ان مقام **الموضع الخامس** قال الامام الاسيوطي
في الاتقان قد تكون الاستعارة بلفظين غوقا رير من فضة
يعني تلك الاواني ليست من الزجاج ولا من الفضة بل في صفاء
القارورة وبياض الفضة وخوف صب عليها رير سوط عذاب
قال صب كناية عن الدوام والسوط عن الايلام فالمعنى عذابهم
عذابا دائما موملا الى هنا كلامه **واقول** في كل ما استشهد به نظر
اما الاول فلان الاستعارة انما هي في القوارير وقوله من فضة
قرينة استعارة القوارير لا كواب الجنة لجمال صفائها وشفافيتها
ويدل عليه قول الكشاف مخلوقة من فضة وقول المحقق الثقات
في التلويح اي تكونت من فضة وهي مع بياض الفضة وحسنها
في صفاء القوارير لشفافيتها فاستعار القوارير لما يشبهها في الصفاء
والشفاف استعارة الاسد للشجاع ثم جعلها من فضة مع
ان القوارير لا تكون الا من الزجاج فجاءت استعارة بدعية غريبة
واما الثاني فلان الاستعارة انما هي في لفظ صب وقوله سوط عذاب
قرينة استعارة الصب للارسال فان السوط لا يصب بل يرسل
وحينئذ لم تقع الاستعارة بلفظين فليتامل **الموضع السادس**
قد قسموا الاستعارة الى عامية وخاصية وذكر وان العامية
قد يتصرف فيها بما يصيرها غريبة كما في قوله
ولما قضينا من منى كل منسك ومسح بلاويك من هو ما سح
وشدت على دهم المهادي حالنا ولم ينظر الغادي الذي هو ربح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباح

حيث استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح السير الابل سيرا
 حيث في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر
 عامي لكن قد تصرف فيه بما افادته اللطف والغاية اذ السند الفعل
 وهو قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افادته امتلاك
 الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق
 في السير لان السرعة والبطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق
 ويتبين امرها في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة
 وتتبعها في الثقل والخفة قال في عروس الافراح وقد يقال الكلام
 في استعارة سالت لسارت واما اسناد السيل الى الاباطح فذلك
 مجاز آخر اسنادي لا يتصل بتلك الاستعارة السابقة انتهى **واقول**
 فيه بحث فان الاتصال جاصل باسناد السيلان المستعار والسير
 الى غير من هوله ولا شك في كونه تصرفا وورث الغرابة كيف لا
 واسناد الشيء يفيد حالا من احواله ولو اسند الى المطي لشهد
 الذوق بفوت تلك الغرابة فليتأمل **الموضع السابع** قال المرحوم
 مولاي خسرو في حاشيته على المطول عند قوله في الديباجة
 وعلى الواصلين الذين تلالا بهم غرة الحق واشرق وجه الدين
 شبه الحق اولا بمطية توصل راكبها الى المرام على سبيل الاستعارة
 المكنية واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة على سبيل الاستعارة
 التخيلية وللغرة التلالا على سبيل الترشيع ثم شبهه ثانيا بنجم
 يمتد في بنوره كل ضال عن الطريق على سبيل المكنية ثم اثبت
 له لازمة اعني الوجه على سبيل التخيلية والوجه الاشرار
 على سبيل الترشيع انتهى كلامه **واقول** فيه بحث من وجهين
 اما اول فلان دعوى جريان الاستعارة الثانية في لفظ الحق
 في طرف المنع لان الوجه الذي هو قرينة الاستعارة لم يثبت له
 بل للدين بعد حيث اضيف له واما ثانيا فلان قوله في ثوب
 الاستعارة الثانية ثم اثبت له لازمة اعني الوجه الخ غير ظاهر
 لان الوجه ليس من الوازم النجم فليتأمل **الموضع الثامن**

قال الفاضل الدماميني في شرح المغني المخرج عند قوله في الديباجة وقد
 كنت في عام تسعة وسبع مائة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا
 في ذلك منور من ارجاء قواعد كل حالك منور اسم فاعل من التنوير
 التي به على وجه الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل من
 قواعد هذا الفن كل امر مشكل عاقبه من التحقيق شبه ما في كتابه
 من التحقيق بالنور والاهتداء به الى المقصود وشبه المشكلا
 بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يمتدي
 الى الطريق فلا يامن من الضلالة عن المقصود انتهى كلامه
واقول فيه نظر وهو ان هذا التقرير لا يلائم كون الاستعارة
 تبعية والظاهر ان يقال شبه ايصا ل هذا الكتاب الى المقصود
 بالتنوير واستعمل في الاول الثاني واشتق من التنوير منور التكو
 الاستعارة جارية في المشتق بعد جريانها في المصدر كما هو لفظ
 في تقرير الاستعارة التبعية وكذا يقال في قوله كل حالك بان يقال
 شبه اشكال القواعد بجلوكة الليل واشتد اسواده واستعمل
 في الاول الثاني ثم اشتق من الخلوكة حالكا اللهم الا ان يقال يجاب
 بالترام كون النور والظلمة مصدرين وان المراد تشبيه المشكلا
 من حيث اشكالها فيكون اشكالها هو المقصود بالذات في التشبيه
 فليتأمل **المقصد الثالث** في المباحث الفقهية وهو يشتمل على
 سبعة مواضع **الموضع الاول** قال المحقق مولاي خسرو في الدرر والغرر
 من كتاب النكاح وشرط سماع كل من المتعاقدين لفظ الآخر اذ لولا
 لم يتحقق الرضى من الطرفين فلا ينعقد النكاح انتهى كلامه **واقول**
 فيه بحث وهو ان ظاهر هذا التعليل يقتضي ان نكاح المكره
 غير صحيح وهو في طرف المنع اذ النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها
 الاكراه كالطلاق والعنق واليمين قال في التنوير وغيره وصح نكاح
 يعنى المكره وطلاقه وعنته ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى
 ان لم يطاوع فالصواب ان يسقط لفظ الرضى من الدين ويقال
 في التعليل اذ لولا السماع لم ينعقد النكاح ووجهه ان السماع



شرط في الايجاب والقبول كما صرح به في المعتربات واذا فقد الشرط
فقد الشروط ومعلوم ان النكاح لا ينعقد بدونهما لانها ركبان
له فليتامل **الموضع الثاني** قال في الكنز من كتاب النكاح وينعقد اي
النكاح عند حرين او حرة وحرين عاقلين بالغين مسلمين ولو
فاسقين او محدودين في قذف قال شارحه العلامة الشيخ
عمر بن نجيم مقيدا لقوله او محدودين في قذف بقوله وقد تالفا
ثم قال ولا بد من هذا القيد والالزم التكرار انتهى **واقول**
فيه نظرم من وجهين اما اوله فلان قوله لا بد من هذا القيد
ممنوع لان المقصود من اطلاق المصداق قدس سره الاشارة الى
خلاف الشافعي في الفاسق المظاهر والمحدود قبل التوبة واما
المستور والمحدود بعد التوبة فلا خلاف له فيها كما في شرح
الجميع والحقائق فظهر ان قوله لا بد من هذا القيد فريه بلازمة
بل لا بد من اعتبار عدم هذا القيد ومن ثم قال المحقق الطرسلي
في البرهان شرح مواهب الرحمن او محدودين في قذف غير ثابتين
واما ثانيا فلان قوله والالزم التكرار ممنوع ايضا لان المحدودين
في القذف اخص مطلقا من الفاسقين ولم يقل احدا ان ذكر الخائن
بعد العام تكرار كيف وهو واقع في كلام الله تعالى الذي هو
في غاية الابعان وسنام ذروة الاعجاز على انه قد صرح في جواب
السعدية من كتاب الاكراه بانه اذا قوبل الخاص بالعام يراد
بالعام ما عدل الخاص هذا ولا يخفى عليك ان في عبارة المصنف
عطف الخاص على العام باو وهو مما انفردت به الواو حتى كما
في معنى اللبيب فليته شبه لهذا المحدث ملهم الصواب واليه
المرجع والمآب **الموضع الثالث** ذكروا ان المبيع بالخيار لا يخرج
بختيار البايع عن ملكه ويخرج بختيار المشتري ولا يملكه عند البايع
حنيفة ويملكه عند البايع قال في السراج الوهاج ولا خلاف
ان نفقة المبيع تجب على المشتري انتهى **واقول** وجوبها على
قوله ما ظاهر لدخوله في ملكه واما على قول ابي حنيفة فمشكل

فشكل لعدم دخوله في ملكه وقد تقررت ان النفقة انما تجب
بالمالك او القرابة او الاحتباس ولا شيء منها موجود هنا فكيف
وجبت على قوله مع انتفاء سبب الوجوب فليستقص تأملا
الموضع الرابع قال في الكنز من باب خيار الشرط يعني خيار الشرط
المتبايعين قال شارحه العلامة عمر بن نجيم واطلاقه يعنى الفاسد
منه ايضا انتهى وقد صرح به في الجامع **واقول** فيه بحث لا
خيار الشرط انما شرع رفقا بالمتبايعين ليدفعوا بالفسخ الضرر
عن انفسهما ولو لولا ذلك لزم البيع والبيع الفاسد غير لازم
من اصله بل الشارع اجبر على رفعه فلا معنى لاشتراط
الخيار فيه فليتامل **الموضع الخامس** قال في الكنز من باب البيع
الفاسد ولكل منهما فسخه يعني البيع الفاسد قال شارحه
الزيلعي معنى قوله ولكل منهما وعلى كل منهما لان رفع الفساد
واجب عليهما واللام تكون بمعنى على قال الله تعالى وان اساء
فلهما اي عليهما انتهى قال شارحه العيني متعقباه على جاري
عادته قلت لا يحتاج الى هذا التكلف وانما اللام على اصله لانه
يبين ان لكل واحد منهما سبيلا من الفسخ لان واحدا منهما
ينفرد به دون علم الآخر وان لم يكن برضا انتهى كلامه **واقول**
هذا لا يشبه ما الكلام فيه لان الغرض ان فسخ البيع الفاسد
واجب وعبارته لا تفيد الوجوب بل الجواز فاحتيج الى جعل
اللام بمعنى على لتفيد مفادها مع افادة ان لكل واحد منهما
سبيلا من الفسخ ولو ابقيت اللام على معناها كما يقول لم يكن
في العبارة ما يفيد الوجوب على انه لا تكلف في جعل اللام
بمعنى على فانه مستفيض واقع في افصح الكلام **الموضع السادس**
قال في الهداية من كتاب القضاء وما اختلف فيه الفقهاء
فيقضي به القاضي ثم جاء قاض اخر يرى غير ذلك امضاه
والاصل ان القضاء متى لا في محتمل فيه ينفذ ولا يرد
غيره لان اجتهاد الثاني كالاول يعني في ان كلامهما يحتمل الخطا

انتهى قال المرحوم سعدى جليلي وفيه ان اعتقادنا بذهب الغير
 انه خطأ يحتمل الصواب ومذهبنا صواب يحتمل الخطأ فلا يكون
 الثاني كالأول عندنا انتهى **واقول** لا يخفى على من ذاق لذات النظر
 وتامل في المقام وتدبر ان هذا البحث في طرف المنع لان الحكم بان اجتهاد
 الثاني كاجتهاد الاول في ان كلامنا يحتمل الخطأ باعتبار احتمال عدم
 مصادفته ما هو الحق عند الله وكل واحد من الاجتهادين يحتمل
 عدم مصادفته فيكون خطأ وحينئذ يكون اجتهاد الثاني
 كاجتهاد الاول **هذه** لا ينافي ما قاله من انه يجب على المقلد بذهب
 الى حنيفة ان يعتقد ان ما ذهب اليه امامه صواب يحتمل الخطأ
 وما ذهب اليه الغير خطأ يحتمل الصواب لان هذا باعتبار الاعتقاد
 وذلك باعتبار ما في نفس الامر وهذا تحرير المقام وان خفي على هذا
 الامام **الموضع السابع** قال في الكنز من آخر باب الاختلاف في الشهادة
 ومن لم يبرح حتى قال اوهمت بعض شهادتي يقبل قوله قال شارحه
 العلامة محمد الشهير بمسكين اوهمت اخطات بذكر زيادة كانت
 باطلة او اخطات بنسيان ما كان يجب على ذكره انتهى **واقول** في كل
 من عبارة المتن والشرح نظر اما المتن فحيث عد اوهم بنفسه مع انه
 انما يتعدى بحرف الجر وهو الى وحيث جعله متعلقا ببعض مع انه
 انما يتعلق بالكل واما الشرح فحيث فسر اوهم بقوله اخطات بذكر
 زيادة كانت باطلة الخ مع ان هذا التفسير انما يناسب وهم لا او
 قال ثعلب في فصيحه تقول اوهمت الى الشيء اذا تركته كله اوهم ووهمت
 في الحساب اذا غلطت فيه اوهم ووهمت الى الشيء اذا ذهب قلبك
 اليه وانت تريد غيره **اهم** وهما انتهى ومنه يتضح لك ما نظرنا به
 في كلام المتن والشرح وهما جف عرق جيا د الالفهام وقطعت
 صحاري الطروس مطايا الاقلام وخلع القلم ما اسود من بروده
 ورفع راسه من ركوعه وسجوده والحمد لله على الدوام وعلى نبينا
 محمد افضل الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما هي الغمام
 ونفع البشام **نقلت** من خط مؤلفها تغدو الله تعالى برحمته

